

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: انتهاكات السلطات المصرية لحقوق المعارضين

مقدمة الحلقة: فيروز زياني

ضيوف الحلقة:

- محمد الدماطي/وكيل أول نقابة المحامين المصريين (عبر الهاتف)
- سعد جبّار/خبير في القانون الجنائي الدولي
- علي المنشاوي/طبيب نفسي وناشط حقوقي مصري
- محمود عطية/ منسق عام لائتلاف مصر فوق الجميع

تاريخ الحلقة: 2013/9/7.

المحاور:

- الرئيس مرسي وإضافة تهمة جديدة
 - وجهة نظر القانون الدولي
 - محاكمات تضع القضاء في فخ التسييس
 - استقرار مصر ومسارها الديمقراطي على المحك
- فيروز زياني: السلام عليكم وأهلاً بكم في حديث الثورة، منذ انقلاب الثالث من يوليو الماضي في مصر وقائمة التهم الموجهة للرئيس المعزول محمد مرسي آخذة في التزايد وهي تهم امتدت من التخابر مع حركة حماس إلى الهروب من سجن النطرون لتوجّه إليه اليوم تهمة الإساءة إلى القضاء المصري، يأتي ذلك فيما تصدر بحق معارضي الانقلاب أو حتى من يعارض التصرفات الحالية بعد الانقلاب تهم ودعاوى قضائية دفعت منظمات حقوقية للتحذير مما تصفها انتهاكات حكام مصر الجدد لحريات وحقوق معارضتهم.

[شريط مسجّل]

محمد مرسي: علي النمر لم يحقق معه حتى الآن هو ضمن 22 واحد مفروض يحالوا للتحقيق والصلاحيه بسبب التزويرات دي.

[تقرير مسجل]

مريم أوبابيش: ما جاء في هذا الخطاب من اتهام 22 قاضياً مصري بتزوير الانتخابات البرلمانية لعام 2005 باتت تهمة جديدة لمحاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي، قرر رئيس هيئة التحقيق في وقائع ما بات يعرف الآن بالاعتداء على السلطة القضائية حبس مرسي 4 أيام على ذمة التحقيق، ليست أول قضية ولا أول اتهام يوجهه القضاء المصري للرئيس المنتخب منذ عزله في الثالث من يوليو الماضي، في البداية قيل أنه محتجز بصورة وقائية ثم سرعان ما بدأ مسلسل الاتهامات وفي أكثر من قضية وبات محبوساً على ذمة التحقيق لمدد تتجدد فور انتهائها، اتهم بالتخابر مع حركة حماس للقيام بأعمال عدائية في البلاد وتضمنت اللائحة اقتحام السجون في إطار ما يعرف بقضية الهروب من سجن وادي النطرون خلال ثورة الخامس والعشرين من يناير، وقبل الفصل في تلك القضايا أضيفت للرئيس المعزول تهم أخرى في مطلع سبتمبر الجاري، الرجل هذه المرة مشتبه به وعدد من قيادات الإخوان بالتحريض على القتل وأعمال العنف خلال مظاهرات المعارضين له في الخامس من ديسمبر عام 2012 قتل حينها 7 متظاهرين أمام قصر الاتحادية الرئاسي والآن سيحاكم على خلفية خطاب ألقاه وهو على سدة الحكم، لم يظهر مرسي للعلن منذ الإطاحة به ولا يعرف مكان اعتقاله، وكانت مسؤولة الخارجية في الإتحاد الأوروبي كاترين آشتون الشخصية الأجنبية الوحيدة التي حصلت على الموافقة لزيارته نهاية شهر يوليو الماضي وقالت حينها إنها نقلت بمروحية إلى مكان اعتقاله، مكان مجهول وتهم يعلن عنها بين الفينة والأخرى تجعل حبس الرئيس المعزول مبرراً طبقاً للعبة القانون والقضاء.

[نهاية التقرير]

الرئيس مرسي وإضافة تهمة جديدة

فيروز زياني: لمناقشة هذا الموضوع معنا من لندن الدكتور سعد جبّار الخبير في القانون الجنائي الدولي، معنا من أورلاندو الدكتور علي المنشاوي الطبيب النفسي والناشط الحقوقي المصري، معنا من القاهرة محمد الدماطي وكيل أول نقابة المحامين المصريين، ومعنا هنا في الأستوديو محمود عطية المنسق العام لائتلاف مصر فوق

الجميع، نرحب بضيوفنا الكرام جميعاً ولعلنا نبدأ من القاهرة والسؤال للسيد محمد الدماطي، كيف تنظرون سيد محمد لهذه التهمة الجديدة التي تضاف للائحة التهم الطويلة التي تلحق يومياً بالرئيس المصري المعزول محمد مرسي؟

محمد الدماطي: بداية تحياتي لكم ولقنوات الجزيرة، لكن أنا وجهة نظري أن الموقف الذي اتخذته الرئيس المنتخب شرعياً الدكتور محمد مرسي هو الموقف الصحيح وهو أنه رفض الإجابة على أي سؤال وجه إليه من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة في أي من القضايا يعني التي اتهم فيها، الرجل صمم على أنه الرئيس الشرعي المنتخب حتى هذه اللحظة وأنه لا يجوز للنيابة العامة ولا لقاضي التحقيق أن يعني بوجه إليه ثمة اتهام لأن الرئيس الشرعي المنتخب الأصل فيه أنه إذا ارتكب جريمة الخيانة العظمى أن يحقق معه بطريقة معينة وهي أن تلت أعضاء مجلس الشعب يقدمون اقتراحاً ثم يوافق على هذا الاقتراح تلتى مجلس الشعب ثم هناك محكمة خاصة يرأسها رئيس محكمة النقض قبل الدستور، الرجل اتخذ هذا الموقف وأنا معه تماماً.

فيروز زياتي: تقول بأنه اتخذ هذا الموقف عفوياً سيد محمد تقول بأنه اتخذ هذا الموقف وأن هناك ما يستند إليه في اتخاذه هذا الموقف لكن الواقع يقول غير ذلك والآن رئيس معزول والآن هناك سلطات جديدة حاکمة في مصر وتوجه إليه مثل هذه التهم باعتقادك إضافة هذه اللائحة الطويلة الآن من التهم وقد استعرضت الزميلة مريم في تقريرها كيف بدأ الموضوع معه، إلى أين يمكن أن يوصل قضيته فعلياً وعملياً وليس ما يفترض أن يكون عليه واقع الحال؟

محمد الدماطي: يعني حضرتك مصيبة في يعني أصبت فيما قلت ولكن هناك يعني صعوبة قانونية سواء بالنسبة للدكتور مرسي أو بالنسبة لغيره من المعتقلين من جماعة الإخوان المسلمين، هذه الصعوبة تتمثل في أن الخصومة بين جماعة الإخوان المسلمين ككل وبين السلطة القضائية سواء النيابة العامة أو القضاة، هذه الخصومة متمثلة في خصومة النائب العام وفي قانون السلطة القضائية الذي كان مجلس الشورى قد طرحه قبل أن يحل، إحنا عندنا في قانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات أنه إذا كانت خصومة بين القاضي وبين المتقاضي أو بين رجل النيابة وبين من يمثل أمامه يتنحى فوراً إذا كانت بينه وبين هذا..

فيروز زياتي: نقطة ممتازة سيد محمد أشرت إليها طبعاً نرجو أن تبقى معنا لتتحول بها لضيفنا هنا في الأستوديو سيد محمود عطية، أشار سيد محمد الدماطي إلى نقطة

الخصومة الموجودة بين جماعة الإخوان المسلمين والسلطة القضائية مما يجعل ربما منطقياً هذه الشبهات التي تحوم حول وجاهة هذه الاتهامات التي توجه الآن بما يمكن الإجابة على هذه النقطة؟

محمود عطية: هو حضرتك هو القضاء هو السبب في توجيه هذا الاتهام في حاجات بلغت إلى القضاء إلى النيابة والنيابة بتحقق وبعد تحقيق النيابة لما يخلص الأمور تذهب إلى القضاء.

فيروز زياني: بهذه البساطة؟ لماذا إذن قد يقول البعض أن بلاغات يؤخذ بها توضع ويسلّط عليها الأضواء حتى إعلامياً ويؤمر بأن تجرى فيها تحقيقات عاجلة بينما يغض الطرف عن بلاغات أخرى يتقدم بها الطرف الآخر المقصود طبعاً الإخوان المسلمين ومن يساندهم؟

محمود عطية: ضد مين؟ بلاغات ضد مين؟

فيروز زياني: ضد أيّ كان الأطراف التي تحكم الآن في مصر مثلاً.

محمود عطية: ما سمعناش حد مقدّم بلاغات ضدّهم، على أي حال القضاء عندنا في مصر قضاء محترم والتشكيك في القضاء المصري ده كلام يعني مش مقبول، أي حد يتكلم بالوقت على القضاء المصري فهو له مآرب، والمآرب بالنسبة للقضاء المصري إن كان له دور كبير جداً- القضاء- في ثورة 30 يونيو المجيدة يعني فبحمّلوا القضاء كل المشاكل اللي بتحيطهم ولكن التهم أي دولة في العالم لما يبقى في يعني دعاوى للتخابر ودعاوى لقتل المتظاهرين أمام الاتحادية أو الصح يعني التحريض على قتل المتظاهرين أمام الاتحادية، التفريط في السيادة يعني إزاي بقى ماله القضاء؟

فيروز زياني: هناك من يرى بأنها تهم مفصلة على المقاس حتى أن هناك من استهجن أن يبحث في أرشيف الرجل في خطابه وتخرج وتفصل تهم بناء على ما ذكر الرجل في خطابه.

محمود عطية: حضرتك أستاذة فيروز، كان والسيد مرسي موجود على كرسي الحكم في مصر كان في دعوى أو قضية هروبه من سجن وادي النطرون كانت شغالة وهو موجود يعني وهو موجود على الكرسي كان في قضية شغالة وجرى فيها تحقيقات واستمع إلى السيد وزير الداخلية السابق السيد اللواء محمود وجدي واستمع فيها

لأشخاص ثانية والقاضي اللي عمل قاضي جليل أنا مش فاكر مش متذكر اسمه إيه يعني ولكن عمل عليه ضغط إعلامي وضغط شديد جداً من جماعة الإخوان المسلمين أثناء نظره للقضية وكان ينظرها في الإسماعيلية فو الله في حاجات تحركت دعاوى إذا كان هناك براءة فما فيش حد، طب ما الرئيس...

فيروز زياني: لكن الضرر يكون قد وقع إعلامياً على الشخص نفسياً وحتى أن هناك أناس في السجون.

محمود عطية: طب ما الرئيس مبارك بدون الدفاع عن أحد يعني الرئيس مبارك حصل معه نفس الكلام ما قلناش ليه إنه في خصومة مع القضاء وفي خصومة مع الكلام ده، بالرغم إن السيد مرسي هو اللي عمل خصومة مع القضاء يعني من أول لما تولى منصبه تولى خصومة مع القضاء ولكن رغم ذلك القضاء المصري لا ينظر إلى الخصومة الشخصية مع طرف من الأطراف.

وجهة نظر القانون الدولي

فيروز زياني: جميل ما ذكرت، دعنا نتحول الآن إلى لندن لعلنا نوسع النقاش ونود أن نعرف رأي القانون الدولي مع دكتور سعد جبّار الخبير في القانون الجنائي الدولي ونود وجهة نظرك وجهة نظر القانون الدولي في كل هذه التهم وقد يعني استمعت لدفاع السيد محمود عطية عن القضاء المصري وعن ربما التهم التي توجه إليه بأنه يحاول ربما أن يجبر القضاء لصالح طرف دون آخر، ما الذي يقوله القانون الدولي في مجموعة التهم الآن التي تظهر تباعاً تجاه الرئيس المصري المعزول؟

سعد جبّار: هناك ملاحظات سريعة أولاً الرئيس المصري مرسي انتخب طبقاً للقانون والدستور وأعلى قانون في مصر مثل البلدان الأخرى هو الدستور، هناك اعتداء على الدستور بالقيام بانقلاب ضد رئيس منتخب شعبياً وفي انتخابات نزيهة اعترف بها داخلياً وخارجياً، ثانياً لا نحتاج أن نقرأ كتب التاريخ بل نتذكر ونحن في أعمارنا بما في ذلك ضيفك الكريم أنه في الأنظمة العسكرية لا يمكن أن يكون هناك قضاء مستقل ولا يمكن أن يكون هناك فصل بين السلطات مثلما هو عليه الأمر في الأنظمة الديمقراطية، وعليه الحديث عن توجيه اتهامات أنا أتصور أنه يمكن إنتاج أو يمكن إصدار أو نشر موسوعة من الاتهامات تشمل اتهام مرسي بأنه كان وراء القنابل النووية التي أسقطت على هيروشيما وناغازاكي في الحرب العالمية الثانية لما لطبيعة الأنظمة العسكرية، مصر ما

حدث فيها هو انقلاب عسكري والذين يديرون البلد الآن هم سلطة فعلية وليست للسلطة شرعية، القانون الدولي سيتطور ويتطور هناك الآن جرائم دولية مثل جريمة التعذيب أصبحت جريمة دولية، الإبادة الجماعية أصبحت جريمة دولية، هناك جرائم إنسانية أنا متأكد أن الانقلابات على السلطة الشرعية التي ينتخبها الشعب ستصبح جريمة دولية ونحن يعني هناك الآن محاولات لملاحقة مجموعة السيسي ومن ساندوه أفراداً وجماعات ودول إقليمية التي لا تعرف للديمقراطية معنى ولا تعرف للانتخابات معنى وتبرر مالياً وعن طريق لوبي الدول الغربية للتشريع لنظام الفلول الموجود حالياً في مصر، نحن عدنا إلى ما كان عليه الأمر عام 1952 لغاية 2011 مصر أصبحت دولة تتجه نحو دولة فاشلة إن لم تنقذ بالمصالحة الحقيقية وإن لم تنقذ بالإطاحة بالذين أطاحوا بالرئيس مرسي.

فيروز زياني: دعنا نتحول الآن ربما إلى أورلاندو دكتور علي المنشاوي وهو الناشط الحقوقي المصري من هناك ونود أن نعرف وجهة نظر حقوقية يعني سمعنا السيد محمود عطية يتحدث بأنه من حق السلطات توجيه التهم والنظر في البلاغات، في تهم تعتبر خطيرة يعني تمس أمن الدولة وفي نهاية الأمر يتم التحقيق وإن ثبت براءة طرف أو آخر فإنه يخرج، كحقوقى يعني مثل هذا الكلام إلى أي مدى باعتقادكم يمكن أن يعتدّ به وهناك من يعتقد بأن الضير يكون والضرر يكون قد وقع فعلاً على المتهم، نود وجهة نظر حقوقية لو سمحت.

علي المنشاوي: ما نعرفه يعني في تاريخ الأمم العريقة أن أي إنسان يتهم الذي يتهمه يأتي بالبينة أنا يعني من معاصرتي لتاريخ مصر على مدى على الأقل من عمر 18 سنة إلى الآن لم أر في تاريخ مصر عهد فيه حرية وفيه كرامة للإنسان زي ما شفته في العام الذي حكم فيه الرئيس الشرعي المنتخب شعبياً الدكتور محمد مرسي وإن كنت أختلف معه في مواقف وأنفق معه في مواقف ولكن ما رأيته منه في كل زيارة نزلت يعني لزيارة البلاد، كرامة تعود للمواطن حتى إنني في آخر زيارة وهي كانت في مايو 2013 في هذا العام قلت لمن قابلوني بعد العودة وقلت لمن قابلتهم هناك لأول مرة في حياتي أشعر كمواطن لي كرامة، ورأيت تغييرات كبيرة وكنت أتعجب ممن أسمع من الإعلام المصري وللأسف الشديد ولكن يعني كيف يعني تلقى كل هذه التهم بعد اختطاف رئيس منتخب من وزير دفاع في انقلاب عسكري واضح ويترك لفترة ويقال أن الأمر هو خوف على الأمن القومي المصري من أن نفرج عنه أو يعني نعلن عن مكانه ثم نبحث بعد ذلك يبحثوا عن التهم والتهم والتهم، أذكر قصة قصيرة قرأتها اليوم عن أحد

المعارضين للرئيس مرسي وقال: كنت أظاهر أمام بيته الخاص وهو رئيس للجمهورية وأطلب منه وأتهمه بأنه فاشل وأنه فشل في إدارة البلاد فما كان من الرئيس وهو يمر بجانبني أن رفع يده ووضعها على رأسه شاكراً للمعترض، وعلم المعترض بعد الانقلاب ما هو الحال لأي معترض بأي صورة هذا فارق الإنسان القوي الذي يحترم منصبه ويحترم شعبه ويحترم رأي شعبه أما الإنسان الضعيف فلا يملك إلا البطش وهذا ما رأيناه يعني مما حدث..

فيروز زياني: إذن أنت تسمي ما يحدث الآن فقط أردت أن نعود إلى سياق ما يحدث الآن لو سمحت لي دكتور، أي توصيف يمكن أن يعطى وقد رأى البعض..

علي المنشاوي: نعم، نعم.

فيروز زياني: تفضل.

علي المنشاوي: إنَّ ما يحدث الآن هو إنسان لا يملك أي شرعية ولا أي سلطة حقيقية ولا يرى إلا استخدام العنف والقوة ضد معارضيهِ لأنَّ أي واحد حتى توجه له أي تهمة..

فيروز زياني: سنتوقف عند هذه النقطة إذا سمحت لي وضحت وجهة نظرك نعود إلى السيد محمود وقد لاحظت أن لديك العديد من الاعتراضات على ما ذكره الدكتور، هناك من يرى ويتقاسم وجهة النظر هذه فعلياً مع الدكتور بأنَّ ما يحدث الآن انتكاسة حقيقية للحريات وحقوق الإنسان في مصر وهناك من يتخوف فعلياً على مستقبل مصر، هذا النظام الذي يتحدث عن تكريس نظام ديمقراطي جديد في مصر يمارس مثل هذه الممارسات يعني اتجاه متظاهرين عزل؟

محمود عطية: أولاً كون إن أنا ما بعقب على كلام أي حد ولكن أنا بتكلم عن الكلام اللي أنا بسمعه و اللي أنا أراه، إن أي حد يقول انقلاب عسكري مش انقلاب عسكري هو حر والديمقراطية اللي همّ ينادوا فيها بتقول الكلام إنها ثورة مجيدة ووضع يعني قسارى وأقول إيه بس وضعت كل شيء سيء على القوات المسلحة، القوات المسلحة مالها بالوقت يعني القوات المسلحة..

فيروز زياني: أليس العسكر من يحكم البلاد الآن؟

محمود عطية: لا لا مين قال كده!

فيروز زياني: من يحكم؟

محمود عطية: هناك رئيس مؤقت هناك رئيس للوزراء الدكتور حازم الببلاوي هناك نائب رئيس الوزراء و السيد القائد..

فيروز زياني: يعني هل من المنطق يا دكتور، هل منطقي في ظل ما تقول حكومة مؤقتة ونظام انتقالي يحاول فعلاً تكريس ديمقراطية وإعادة الأمور إلى مسارها أن تحدث كل هذه التجاوزات فيما يخص المواطنين المصريين؟

محمود عطية: ما في تجاوزات ولا حاجة يا أستاذة حضرتك بالوقت ما هو بعد أحداث يناير 2011 حصل نوع من الفوضى العارمة والهمجية التي يطلبها المتآمرون من الخارج وبعض يعني أعداد صغيرة من الداخل ولكن صوتهم كان عالي برضه سمعت حد يقول الإعلام المصري، يا سيدتي أنا لا اشهد للإعلام المصري ولكن الإعلام المصري هو من أقول إيه هو من فرض على الشعب المصري وجوه ما كانت معروفة قبل كده، يعني مثلاً يعني الأستاذ حازم صلاح أبو إسماعيل لما راح يقدم في رئاسة الجمهورية كانوا ناقلين له من المهندسين منطقة المهندسين أو الدقي على ما أتذكر إلى شارع صلاح سالم على الهواء..

فيروز زياني: لكن نفس هذا الإعلام هو يعني يتهم بالتحريض.

محمود عطية: ما هو..

فيروز زياني: التهمة التي توجه أيضاً وتفصل إلى الجانب الآخر ويحبس بناء عليها.

محمود عطية: مش نحن بالوقت الإعلام يتهم بالتحريض يعني لما كان كويس الأول لما كان يظهر الكلام كل يوم..

فيروز زياني: يعني ممكن سامحني معلش ممكن نقول نفس الشيء أشمعا الجزيرة بالوقت ما كان في وقت من الأوقات أيضاً يعني يعتد بها مهنياً لكن الآن يشار إليها بالبنان ويشكك في مهنتها للأسف الشديد.

محمود عطية: لا مش يشكك لا لا أنا مش يشكك في مهنتها هو..

فيروز زياني: فقط ونحن نتحدث عن الإعلام فقط لا نريد أن..

محمود عطية: لو أن أشكك في مهنتها مش هاجي أتكلم مع حضرتك هنا ولا أجي للجزيرة..

فيروز زياني: أنا لا أتحدث عنك.

محمود عطية: أه تمام يمكن عشان واخدة نهج معين.

فيروز زياني: ليس موضوعنا الجزيرة.

محمود عطية: مش حضرتك اللي قلت.

فيروز زياني: فقط لأنك أشرت للإعلام.

محمود عطية: مش حضرتك اللي قلت، طيب نرجع الجيش القوات المسلحة المصرية لا تحكم البلاد بالرغم إن إذا كان هناك حاكم له خلفية عسكرية ما فيش من الدستور والقانون ما يمنع إنه يرشح نفسه يبقى رئيس جمهورية لأن الناس اللي بطالب بهذا الكلام، لو جاء مثلاً طبيب سيبقى دولة طبية لو جاء محاسب تبقى دولة محاسبية وهزار بقى نحن نهزر، ولكن التهم التي وجهت إلى السيد مرسي أنا يقيناً يعني كشخص أثق في القضاء المصري إذا كان الكلام هذا مش مضبوط براءة فوراً.

فيروز زياني: يعني الثقة في القضاء المصري، القضاء المصري أيضاً قد عانى إن صح التعبير الجميع يتذكر عزل 75 قاضياً فقط لأنهم أصدروا بياناً يرفض.

محمود عطية: مش شرط.

محاكمات تضع القضاء في فخ التسييس

فيروز زياني: يرفض بمعنى أنه ما يحدث الآن ضد أي طرف أنت تقول بأن القضاء محترم وكذا لأن القضاء أيضاً في حد ذاته عانى من هذه المعاملات أيضاً أو التعاملات.

محمود عطية: لا ما هو أصل حتى لما السيد مرسي عمل خصومة مع أطراف كثيرة جداً منهم القضاء، القضاء كان يعترض طيلة المدة التي مكثها السيد مرسي على المنصب وكانوا يتكلموا كلام ينتقل على الهواء في التلفزيون وعلى الفضائيات وكده وما في أي مشاكل يعني فلما نيجي هنا نقول القضاء المصري أو نشكك بنزاهته ده مرفوض تماماً يعني من أي..

فيروز زياني: إذن لا تشكيك لا تشكيك إطلاقاً في القضاء المصري.

محمود عطية: لا حضرتك ما تشكيكي أي حد بتكلم مسموع بشكك هذا كلام غير منطقي لي ما نسيب سأقول لحضرتك حاجة يعني بالوقت لما حضرتك تحاولي تخشي على أنت أو تسمعي أخبار، كل حد بالوقت كل حد أو شباب أو حاجات ويقولوا عليهم ناشط سياسي ومش عارف إيه لو حد عمل حاجة وحد سيحقق معه يعترضوا طيب بتقولي هذه تبقى دولة، فين دولة القانون؟

فيروز زياني: طبعاً نتحول إلى القاهرة الآن إلى السيد محمد الدماطي وكيل أول نقابة المحامين المصريين، سيد محمد لعلك وأنت تتابع هذا النقاش إذن لا تشكيك إطلاقاً في القضاء المصري، يعني ما الذي يعيب إذن من يتحدثون الآن عن خشية من أن يتحول القضاء لأداة في يد من يحكم الآن في مصر تسلط على كل صوت مخالف رأي هؤلاء؟

محمد الدماطي: يعني بس دعيني أرد على زميلي الأستاذ عطية أنني لا أشكك في القضاء المصري أنا طرحت عليك وأرجو أن تجيبي نحن لدينا في القوانين المصرية أنه إذا كان بين القاضي وبين المتقاضى خصومة عليه أن يتنحى هو بنفسه قال أن هناك خصومة وعلى فرض أن الذي اختلقها الدكتور مرسي، لكن هناك خصومة بين جماعة الإخوان المسلمين وبين أعضاء النيابة العامة وبين القضاة هذا ليس تشكيكاً نحن نطرح ما هو واقع بالفعل، ما هو المخرج أنا أطرح هذا..

فيروز زياني: هذا هو السؤال ما هو المخرج إن كان فعلاً أنت تتحدث عن هذه الخصومة؟

محمد الدماطي: لحظة واحدة لو سمحت لي هل من المتصور أن هؤلاء القضاة أو أعضاء النيابة العامة بأن يكونوا متأثرين بهذه الخصومة، ما هو الضمان يعني نحن كمدافعين عن جماعة الإخوان المسلمين وعن الرئيس محمد مرسي الرئيس المنتخب والشرعي حتى الآن نتدارس هذا الأمر لكي نجد مخرج من هذه الصعوبة القانونية، هذا ليس تشكيكاً في القضاء المصري الذي نعتز به والذي ما زلنا نعتز به، في البداية هذا أمر، أما بخصوص الاتهامات وأنا أقول لك أنني حضرت تقريباً مع معظم القيادات التي تم القبض عليها هي مختصرها وموجبها أنها تحريض على القتل والشروع في القتل، وليست هناك دلالة واحدة للأوراق تشير إلى أن هناك تحريض من أي من هؤلاء للأسف الشديد، والذي يدرس وسائل الاشتراك من تحريض واتفق ومساعدة لا بد أن يتأكد

عندما يطلع هذه الأوراق أنه لا يوجد أي دليل أو دلالة تشير إلى هذا الأمر، هو التخوف الشديد مما قلته هل القاضي الذي سوف يحاكم هؤلاء هل سيكون متأثر بالخصومة الخاصة بقانون السلطة القضائية اللي كان يقول اللي كان مجلس الشورى يقول أن القاضي يتقاعد على ستين سنة وأنا لم أكن موافق على فكرة على هذا المشروع، هل هؤلاء كلهم في دوائر الجنايات التي سوف يعرض عليها المتهمون، هل هؤلاء سيكونون متأثرين بهذه الخصومة أم لا؟ هذا هو التساؤل الحقيقي الذي أطرحه وأرجو من الأستاذ عطية إن هو يرد على..

فيروز زياني: سأحول هذا السؤال طبعاً للسيد محمود عطية ولكن ما رأيك أن نحوله لخبير في القانون الدولي الدكتور سعد جبار من لندن وقد أشرت إلى هذه النقطة في المداخلتين الاثنتين التي تفضلت بهما وتراه مهمة جداً والخصوم القانونية دكتور سعد الذي يتحدث عنها الموجودة بين القضاة وبين جماعة الإخوان المسلمين على الأقل من هم تحت ربما من هم معتقلين من هذه الجماعة الآن، كيف يمكن إيجاد مخرج لهذه المعضلة القانونية إن صح التعبير ؟

سعد جبار: لا وجود لأي حل موضوعي لماذا؟ هناك عاملان أساسيان يجب النظر فيهما والتأكيد عليهما، أولاً عندما جرت محاكمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك جهاز أمن الدولة وبوليس الضبطية القضائية لم يقدم من الأدلة التي يمكن أن تدين الرئيس حسني مبارك أو وزراءه المتهمين معه مثل العادلي، لم يقدم أدلة إطلاقاً بل كانت الملفات فارغة وطهرت هذه الملفات وبالتالي جعلوه من الصعب على القاضي أن يحكم بالإدانة وظهر القاضي وكأنه متحيز، ثانياً أنا متأكد وأتحدى ضيفك في المستقبل أن يواجهني مرة أخرى أنه عندما توجه.. بعد توجيه هذه الاتهامات ومحاكمة مرسي وأتمنى أن يرفض المحاكمة وأن لا يمثل وأنا دعيت إلى ذلك في مقابلة سابقة بالجزيرة لأنه هو الرئيس ودستوره محمي ولا يحق لأي أن يوجه له الاتهامات بالطريقة التي توجه إليه لأنه رئيس منقلب عليه، أنا متأكد بأن أمن الدولة سيأتي بأشرطة مسجلة سرياً وأشرطة أخرى مختلفة وأدلة أخرى تأتي من هنا وهناك ومن شهود بحيث يعوم القاضي ويجد القاضي نفسه غارقاً في أدلة بحيث يجعل على القاضي من المستحيل ألا يحكم إلا بإدانة هؤلاء الناس ومنهم مرسي، نحن نقول أمراً واحداً في ظل الحكام أو الأنظمة المستبدة التي شاهدناها في الأرجنتين في الستينات والسبعينات، وفي تشيلي وفي دول افريقية أخرى لم يستطع القضاة أن يصدرُوا أحكاماً إلا ما يريده الحكام الحقيقيون اللي هو جماعة السيسي، السيسي هو ومجموعته ليس الجيش، السيسي يستعمل قواعد الضبط

والردع ويقود المؤسسة العسكرية إلى تدمير مستقبل مصر ومصالحها بحيث تجعل من هذه الدولة دولة فاشلة لأن فشل الديمقراطية في مصر سيستفيد منه القطط السمينة والفلول والنظام السابق وبل الأنظمة الفاسدة في المنطقة العربية والأنظمة الغربية التي تستفيد من هؤلاء الفاسدين، وعليه أنا أعطف على القضاة ويجب ألا ننتظر من القضاة إلا أن يكونوا بشر مثلنا مثلهم يخشون من سلطة الحاكم وأتمنى أن يكون هناك من شجعان أن يقول هناك أن محاكمة مرسي هي غير دستورية وسترون ما سيحدث، ثانياً أقول للأخ عطية قال أنه لم يرفع أو يتظلم أي شخص من المصريين ضد السيسي، هل يجرؤ أحد أن يتحدث عن السيسي ويرفع دعوى مثلما تشجع آخرون لتقديم شكاوى للنيابة العامة، النيابة العامة والقضاء المصري عينه حسني مبارك خلال الثلاثين سنة الماضية ولا توجد فيه ثقافة عدم الخوف مما هو قائم، بعض المساكين من الموظفين كان من شجعان من تحدث ضد التزوير فطهر القضاء من هؤلاء، لذلك يجب ألا نضحك على شعوبنا وعلى أن نخرج من صيغة أو سياق العصر الحالي، هذا العصر هو عصر إنهاء الاستبداد ومهما حاول الذين يقولون هذا غير انقلاب أنا أقول لهم أنا أعيش في القمر وهم يعيشون، أنا الآن أعيش بالقمر إذا أردنا أن نصدق الانقلاب ليس انقلاباً فأنا الآن موجود في القمر ومرتبطة وأتحدث مع الجزيرة من القمر.

فيروز زياني: الدكتور سعد طبعاً وضحت وجهة نظرك سنعود إليكم ضيوفنا الكرام ولكن الآن سوف نذهب إلى فاصل قصير نتابع بعده النقاش حول وضع القضاء المصري على ضوء التهم المتزايدة الصادرة بحق المعارضة ابقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

فيروز زياني: أهلاً بكم من جديد مشاهدينا الكرام إلى هذه الحلقة من برنامج حديث الثورة، نتحول مباشرة إلى أورلاندو وضيفنا من هناك الدكتور علي المنشاوي الناشط الحقوقي المصري ونود أن نعرف دكتور وأنت من هناك متابع للوضع المصري وكحقوقى كيف تتابعون مختلف هذا السجال والجدل الحاصل حالياً بخصوص سواء نزاهة القضاء، بخصوص ربما خطف القضاء كما يقول البعض وتجييره في اتجاه واحد وضد طرف بعينه؟ دكتور..

علي المنشاوي: نعم حضرتك تسأليني أنا؟

فيروز زياني: نعم دكتور..

علي المنشاوي: أنا ما سمعت السؤال.

فيروز زياني: كنت أسألك كحقوقيين بأي عين ترقبون كل هذا السجال الحاصل الآن في مصر بخصوص هذه التهم المتزايدة بخصوص جماعة الإخوان أو حتى من هم ليسوا من جماعة الإخوان بالضرورة ممن توجه إليهم تهم لمجرد أنهم مخالفون رأي من يحكم الآن في مصر والكلام طبعاً للعديد من المصادر؟

علي المنشاوي: والله أنا يعني عندي ثلاث نقاط سريعة أحب أن أركز عليها أولاً: الأمر العام عندما نحدد بجماعة الإخوان ما نراه في الشارع هو ما نراه يعني نصب أعيننا يعني لو كان هؤلاء هم الإخوان يبقى هذا زي ما يقولوا فتحوا الدنيا يعني هذا هو المواطن العادي الذي شعر بالظلم في الماضي ومصمم على استكمال مسيرته مهما حدث ورأينا يعني مقاتل ورأينا محارق وعلى الرغم من هذا يبتكر هذا الشعب العظيم كل يوم أسلوب جديد يتحدى به بطش الحكام الجدد، أو الذين فرضوا أنفسهم علينا بالسلاح هذه واحدة، الأمر الآخر أمر أن الرئيس مرسي خاصم القضاء أنا أتعجب من هذا، وهذا الرجل يعني من دماثة الخلق الذي رأيناه فيه يعني حتى أنه يعني يحاول إيقاف أي حاجة تجرح هذا الجهاز العظيم الشامخ الذي كان شامخاً على مدى التاريخ ويعطيه السلطة أن ينقي نفسه بنفسه، يعني فكيف يكون لهذا الرجل أن يهين قضاءً؟ هو يشير إلى قضايا رفعت ويتكلم إليها ثم نقول أنه يهين القضاء يعني أمر غريب جداً، الأمر الثالث قد أثير في أثناء الحوار التدخل الخارجي يعني ما معنى التدخل الخارجي؟ حتى لو أنفقت كل الدنيا أموالاً لإفساد مصر فلا يمكن أن تفسد مصر إلا إذا رضت بذلك، وهذا لا ترضاه مصر يعني بأي حال من الأحوال من أبنائها المخلصين على مدى التاريخ فالإتهام بالعمالة والاتهامات الأخرى يعني أرجو أن هي تخلى في الجنب، إن ما نراه الآن يعني من ما يحدث من الاعتقالات العشوائية وأنا يعني لي زملاء اعتقلوا وهم مرضى، وزملاء اعتقلوا وهم من بيوتهم ولم يفعلوا شيئاً إلا أنهم يساعدون الناس ومنهم كثير من الأطباء الذين أعرفهم يعني، زملاء أطباء اتهموا بالقتل أو بالتحريض على القتل وهم يعالجون المرضى كيف هذا يعني إذا كان هذا أي شيء يقال عن هذا ويذهبون إلى القضاء ويوضعون في معتقلات ويعذبون وينكل بهم هذا أمر لا يعكس إلا ضعف الخصم الذي لا يملك إلا البطش والسلاح والرصاص الحي والخرطوش والغاز المميت.

استقرار مصر ومسارها الديمقراطي على المحك

فيروز زياني: هذا الكلام سنتحول به إلى الأستاذ محمود عطية، أستاذ محمود سمعت ما

يقوله ضيفنا من خلال استعمال الخرطوش والرصاص والاعتقال وحتى القتل في بعض الحالات، هل هذا هو الأسلوب الأمثل أو الصورة الأمثل التي يريد حكام مصر أن يظهروها عن مصر التي يقولون أنهم يريدون فعلا تكريس الديمقراطية فيها ويخشى طبعاً من ارتدادات ذلك في المستقبل، ألا يُخشى أن يحوّل هذا الانقلاب إلى عادة؟ من يضمن أنه لن يحدث في المستقبل ضد من قاموا به هم أنفسهم؟

محمود عطية: أولاً هذه ثورة شعبية خالدة لم تحدث في التاريخ من قبل هذا نمرة واحد، نمرة اثنين ما فيش حاجة اسمها اعتقالات.

فيروز زياني: ما الذي يحدث إذن؟

محمود عطية: لا هذه أوامر توقيف بأمر النيابة العامة يعني في أوامر ضبط وإحضار من النيابة.

فيروز زياني: ليوضع هؤلاء في السجون أم لا.

محمود عطية: أيوة ضبط وإحضار.

فيروز زياني: ماذا يمكن أن يسمى ذلك اعتقالاً أن يوضع الشخص.

محمود عطية: هذا ضبط وإحضار وأستاذنا محمد الدماطي معنا موجود وهذا رجل أستاذنا، ضبط وإحضار يعني ما حدّش يقبض على حد إلا بإذن النيابة بشأن المواضيع اللي كانت موجودة.

فيروز زياني: التهم يقال أنها غير مستندة إلى أي سند قانوني.

محمود عطية: يقال.

فيروز زياني: يعني عندما يتهم شخص بالعمالة لأطراف خارجية بالتخابر مع حماس، يعني حتى هذه التهم ربما قد أضحكت البعض، حماس حركة مقاومة شعبية.

محمود عطية: لا، من قال كده؟

فيروز زياني: يعني عمر سليمان كان ممكن يتهم بالتخابر كرئيس المخابرات المصرية.

محمود عطية: عمر بيه عليه رحمة الله، لا هذا فيه حاجة أحد المحامين الكبار كاتب إن

من ضمن التهم إنه في عمل البيانات بتاعة السيد محمد مرسي وهو يتقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية لم يثبت أن أبناءه يحملون الجنسية الأميركية، وهذا مخالف، وهذا من الأول خالص، هذا على حسب كلام الأستاذ عصام الإسلامبولي المحامي، هذا محام كبير في مصر، يعني في حاجات ما فيهاش أي تجني وإذا كان هناك تجني.

فيروز زياني: لكن لماذا توجّه هذه التهم فقط لمعارضين للانقلاب؟ لماذا لا نسمع أصوات من طرف آخر؟

محمود عطية: والله ولا فارقة معهم، الإدارة المصرية.

فيروز زياني: كيف مش فارقة معهم؟

محمود عطية: الإدارة المصرية والنظام المصري مش فارقة مع الناس بتطلع تقول انقلاب، ما اللي يقول انقلاب يقول إيه المشكلة؟ مش دي الديمقراطية؟ في ناس عايزة الدولة تبقى ديمقراطية، مثلا يعني.

فيروز زياني: يعني أي واحد يعبر عن وجهة نظره يمكن أن يعبر؟ ماذا عن هذه مظاهرات سلمية التي تقابل بالرصاص؟

محمود عطية: في رصاص متبادل وفي حاجة بالقانون وأسأذنتنا أهي اسمها حق الدفاع الشرعي، غير كده أي إنسان في أي دولة في العالم يرفع سلاح على القوات المسلحة.

فيروز زياني: البرادعي رفع السلاح؟

محمود عطية: البرادعي ده ليه موضوع ثاني.

فيروز زياني: نحن نتحدث بالمجمل عن الأصوات المعارضة التي يتم الآن الإشارة إليها بالبنان وتتهم باتهامات خطيرة جدا، الخيانة العظمى.

محمود عطية: مش هو كان في الحكومة، كان نائب رئيس الوزارة حضرتك، هو الدكتور اللي حضرتك قلت اسمه ده ما عجبوش الكلام وراح سافر، الناس اللي هم رشحوه وبعض الشباب اللي رشحوه زعلانين منه عشان قالوا إنه هو تخلى عن المسؤولية اللي نحن وليناها إياها، هذا موضوع ثاني ما هو لو الناس بتابع اللي كانت موجودة، يعني الأستاذ الدكتور علي المنشاوي الأستاذ الفاضل اللي يتكلم يعني من الشكل العام إنه على صلة طيبة بالسيد مرسي، ما فيش مشاكل ما هو لازم يبقى في

تعاطف مع شيء معين زي ما أنا قلت أمبارح ولا حاجة، الأديان السماوية إلى الآن عليها اختلاف، الرسل عليها اختلاف، لما تحصل ثورة مجيدة بهذا الكم 40 مليون مصري في الشارع ما حصلت بالعالم وتطالب بالحوار كانت مع الناس بالأول ما رضوش نزلوا واستجدوا بالجيش، الجيش السيد القائد الفريق أول عبد الفتاح السيسي قال البيان بناء على الجيش بما إنه ممثل للجيش بما إنه القائد الأعلى للقوات المسلحة، دي كل الحكاية قال دي خارطة المستقبل بييجي رئيس جمهورية مدني وجاء رئيس المحكمة الدستورية هو رئيس الجمهورية المؤقت السيد المستشار عدلي منصور.

فيروز زياني: إن كان الموضوع بهذه الطريقة سيد محمود، لماذا لا يتم الإفراج عن مرسي؟ لماذا لا نسمع له صوتا؟ لماذا لا يُعرف أين هو محتجز؟

محمود عطية: أقول لحضرتك حاجة محتملة وليس شهادة، أنا بتكلم اللي عندي أنا ما بشهد لا هنا ولا هنا بالرغم إنني داعم للقوات المسلحة المصرية، ولكن لو شفت حاجة غلط سأقول، الاحتمال من الأول إنه هم كانوا معترضين، في أقوال إنه هم معترضين على السيد محمد مرسي كان في مكان نقلوه، خائفين على حياته، ليه لأ؟ ليه دائما ما نأخذ الشيء الكويس.

فيروز زياني: في البداية فقدت هذه الحجة، خائفين على حياته ثم سمعنا تكاثر للتهم.

محمود عطية: في حضرتك حوالي عشر تهمة موجودة للسيد مرسي ممكن كلها تطلع، لما قالوا هو الأستاذ عادل، سعد أستاذ سعد جبارة بقول على الفلول ومش الفلول والكلام ده وطبعاً ده حديث خلاص قدم يعني بقاء، بالنسبة للرئيس الأسبق مبارك، طيب ما هم اتهموه انه صار عنده 80 مليار 90 مليار، بقول لحضرتك حاجة، اللي يعترض ويقولوا على المحاكم وعلى الحاجات دي بالراحة كده، الحكم اللي صدر بحق مبارك بحسب قراءاتي أنا العبد لله الضعيف وأنا بتطلع، حُكم عليه بايه؟ الحكم الكبير ده قبل ما محكمة النقض تبطل هذا الحكم إنه نما إلى علمه أن هناك قتل متظاهرين ولم يأمر بوقف القتال يعني امتناع، أنا ما سمعت ممكن أسألتنا يصلحوا لي، هذا الكلام مرة واحدة فقط الامتناع في الجرائم الجنائية، الامتناع ده ما كُنش فيه إلا مرة واحدة في فرنسا ومرة واحدة في إيطاليا.

فيروز زياني: على كل هذا ليس موضوعنا، الرئيس المخلوع ليس موضوعنا، الرئيس المعزول هو موضوعنا.

محمود عطية: يعني لما أنا أفسر الكلام اللي أنا بقوله يبقى مش موضوعنا، ما كل حاجة وراءها حاجة، لأنه قالوا الفلول ومبارك يبقى هذا مش موضوعنا، لما نيجي نتكلم الحق يبقى مش موضوعنا.

فيروز زياني: فقط حتى نستمر في موضوعنا، خاصة أنه لم يبق معنا إلا 4 دقائق فقط وقد أعطيتك المساحة وسنعود حتما إليك، نتحول مرة أخرى إلى القاهرة والسيد محمد الدماطي، نود أن نعرف الآن باعتقادك انعكاسات كل ما يحدث الآن على المسار الديمقراطي في مصر.

محمد الدماطي: بس يعني يا ريت أعطى الفرصة كما أعطيتها للأستاذ عطية زميلي العزيز، أولاً أنا عايز بس أرد على بعض النقاط، ما قاله زميلي الأستاذ عطية من أن ما يصدر بحق المتهمين ليست بالفعل أوامر اعتقال لكنها أوامر من النيابة العامة، وأنا أقول أن أوامر الاعتقالات التي كانت تصدر من الحاكم العسكري في ظل قانون الطوارئ أهون من هذه الأوامر التي تصدر من النيابة العامة، لسبب بسيط وهو أن هذه الأوامر رغم أنها من النيابة العامة هي أوامر اعتقالات ترتدي ثوب قانون الإجراءات الجنائية لأن أوامر الاعتقال ممكن أن نتظلم منها أمام محكمة الجنايات بعد 30 يوم من تاريخ صدور الأمر، هذه واحدة الأمر الآخر ما ذكره زميلي العزيز الأستاذ محمود عطية بشأن مبارك، أنا عايز أقول لحضرتك أن ما يحدث الآن تحديداً من توجيه الاتهامات لكافة قيادات الصف الأول من جماعة الإخوان والصف الثاني القصد منه هو إغلاق ملفات مبارك المخلوع ورموز النظام المخلوع، ولعلك لو شاهدت الجرائد لم يعد أحد يتحدث عن جرائم مبارك المخلوع التي استمرت 30 عام، لم يعد أحد يتكلم عن رموز نظامه الذين أفسدوا ونهبوا هذا الوطن لكن كل التهم الآن توجه إلى شرفاء هذا الوطن الذين ظلوا 80 عام يناضلون ويواجهون الفساد والاستبداد، هذا هو القصد الحقيقي، لأنك كما تعلمين أن أي ثورة في التاريخ البشري تحمل بالضرورة ثورة مضادة والثورة المضادة القصد منها هو دعم النظام الذي ولّى زمانه، أصحاب المصالح الحقيقية الذين يظهرون الآن على شاشات التلفاز وفي الصحف وفي الجرائد، معظم رموز النظام السابق والذين كانوا يسوقون لنظام مبارك بدئوا على الشاشات الآن فهي ثورة مضادة كان العامل الجوهري فيها هو يوم 7/3 بتدخل القوات المسلحة لتحسم أمر الثورة المضادة.

فيروز زياني: واضحة تماماً، أعتذر منك هنا حق الرد لك سيد محمود في عجلة لو

سمحت لنعود إلى لندن.

محمود عطية: يكفيني إنه محمد بيه قال في أوامر نختلف بقا على الأوامر في إيه ولا كده لكن أنا ما قلتش كلام غلط، في أوامر ضبط وإحضار.

فيروز زياني: نتحول إلى لندن ونود أن نعرف الآن من السيد سعد جبار يعني المخرج لكل ذلك، يعني لمن التوجه في مثل هذه الحالة من الناحية القانونية دكتور سعد، بإيجاز لو سمحت؟

سعد جبار: أولاً منظمات حقوق الإنسان ذات المصادقية الدولية مثل منظمة العفو الدولية أو هيومن رايتس ووتش تقاريرها مليئة بالتجاوزات التي يقوم بها النظام الحالي للانقلاب في مصر، ثانياً لا مخرج للأزمة القائمة في مصر دون تنحية الضباط الذين أقدموا على هذه الخطوة، وبالتالي يمكن فتح الطريق للتصالح لأن العسكريين الحاليين الذين يحكمون واختطفوا المؤسسة العسكرية المصرية سيعملون على استئصال الآخر ويعيدون الساحة إلى أسوأ مما كانت عليه مصر عام 1952 وعليه أي ضابط مصري كبير أصبح لديه ضابط ارتباط في أميركا وبالتالي المفتاح يوجد في أميركا من أجل عملية التوازن، ثانياً داخل مصر على الإخوان أن لا يتحدثوا عن أحرار والحساسية ضدهم بل يجب أن يأتلفوا مع الآخرين ويتعاملوا على أنه هناك أشخاص اختطفوا المؤسسة العسكرية في مواجهة مجتمع مدني يريد أن يتحرر ويقرر مصيره ويعيش مثل الشعوب الأخرى.

فيروز زياني: دكتور سعد جبار خبير في القانون الجنائي الدولي من لندن أشكرك جزيل الشكر، وأشكر دكتور علي المنشاوي وهو الطبيب النفسي والناشط الحقوقي المصري من القاهرة كان معنا السيد محمد الدماطي وكيل أول نقابة المحامين المصريين وأشكر ضيفنا هنا في الاستوديو السيد محمود عطية المنسق العام لائتلاف مصر فوق للجميع، بهذا تنتهي هذه الحلقة دتم في رعاية الله وحفظه والسلام عليكم.